ثانياً : اعتبار الحسيدود المنشوره على الصفحة ٧٢٩ من الملحق رقم (١) لعدد الجريدة الرسمية رقم ١٣٩٣ تاريخ ١٩٥٨/٨/١٠ والحدود المنشورة على الصفحة ١١٥٠ من الملحق رقم ٢١) للعدد ١٤٠٨ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٨/١٢/٣١ ملغي

ثالثًا : الحدود المذكورة اعلاه موضحة على نخطط مقياس ١٠٠٠٠/١

رابعاً : اعتبار الحدود المنشورة علىالصفحة ٢٨٥ ، ٧٨٦ منعدد الجريدة الرسمية ١٤٤٠ تاريخ ١٩٥٩/٩/١٠ ملغي. وزير الداخلية وصفي ميرزا

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملا باحكام الفقره الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ اعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ساطلب الى مجلس الوزراء العالي اصدارقرار بان استملاك ما مساحته (٥) دونمات و (٧٣١) مترا مربعاً من القطعة رقم (٨٩) من حوض المركز رقم (٦) من اراضي قرية الطبقة قضاء رام الله استملاكا مطلقاً لغايات عسكرية هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانور الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

مدير الاراضي والمساحة بالوكالة محمد الحشمان



حمان : السبت به شعبان سنة ١٣٧٨ ه . الموافق به شباط سنة ١٩٦٠م. العدد ١٤٧٢ع ١

مفردممت إز

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٠ ، قانون العفو العام » نظام رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ ، نظام النقل على الطرق»

دار العرق للطباعة والنفر والترزيع بمسان



خى داطىين للكفك كمكر والميكة للكارونية المفاتحية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناءعلى مسا قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصدار. واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٠

قانون المفو المـــام

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون العفو العام لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ مع مراعاة المواد التالية يسري مفعول هذا القانون على جميع الاشخاص الذين ارتكبوا اية جريمة من تاريخ ١٩/٥/١٩ حتى تاريخ ١٩/٥/١١ .

أ _ الفارين من وجه العـــــدالة

ب ــ الذين اكملوا مدة السجن او دفعوا الغرامة المحكوم بها عليهم .

ج ــ الذين اتهموا او حـــكم عليهم امام محكمة امن الدولة او المحاكم العسكرية العادية او الخاصـة او السلطات العسكرية بموجب تعليات الادارة العرفية .

د ــ الذين شملتهم او ستشملهم قرارات مجالس التأديب .

الذين اتهموا او حكم عليهم بالجرائم التالية :

١ ــ القتل قصداً خلافاً للمادة (٣٢٢) والجراثم الواردة بالفقرة الاولى من المـــادة (٣٦٥) ن قانون العقوبات رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ .

٢ _ هتك العرض بالاكراه والعنف خلافــــاً للمواد (٢٨٦ ــ ٢٩٥) والفقرات ٤ و ٥ و ٢ من المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات المذكور .

٣ - الجرائم الواقمـــة على امن الدولة الخارجي او الداخلي والسلامة العامة خلافـــا للمواد
 ١٠٥ - ١٦٠) من قانون العقوبات المذكور .

٤ – جرائم المخدرات والعقاقير الخطرة .

حرائم الشيوعية والمبادي، الهدامة .

٦ ــ الاحكام الصادرة عن محكمة امانة العاصمة .

المادة } _ تعفى بتمامها في القضايا التي تتناولها احكام هذا القانون : _

الغرامات والرسوم المفروضة او التي ستفرض في غير الجرائم المبحوث عنها في المادة السابقة .

ب ــ الغرامات والرسوم المفروضة او التي ستفرض بمقتضى القوانين التالية : ١ – قانون الحراج والغابات

٢ ـ قانون صيانة اسلاك الهاتف

٣ _ قانون صانة المزروعـــات

٤ ــ قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها .

ح _ جميع المخالفات باستثناء تلك التي فصلت فيها محكمة امانة العاصمة .

المادة ٥ ــ باستثناء ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون :

أ _ تعفى الجرائم او العقوبـــة المفروضة في جميع الجرائم الجنحية التي اقصى العقوبة التي يفرضها القانون فيها لا تزيد على السجن مدة سنة واحدة او الغرامة فيها لا تزيد على مائة دينار .

ب ـ تحفض العقوبة الجنحية الاخرى الى نصف المدة المحكوم بها .

ج - تخفض العقوبة في الجرائم الجنائية الى ثلثي المدة المحكوم بها .

د _ تخفض عقوبة المؤبد المفروضـــة او التي ستفرض في القضايا التي تتناولها احكام هذا القانورــــ

المادة ٦ ــ تؤلف لجنة من رئيس محكمة التمييز رئيساً ، ووكيل وزارة العدلية والنائب العـــام في عمان عضوين من هذا القانون الا بمذكرة أفراج يوقعها رئيس اللجنة ، أما في القضايا التي ما زالت قيد النظر فالحماكمة

المادة ٧ ــ ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بما يطالب به من حقوق شخصية ولا من انفاذ الاحكام الصادرة بها .

المادة ٨ ــ رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

197./1/27

المحسين بطيسالال

رئيس الوزراء هزاع المجالي

وزير العدليــة انور النشاشيي

نحدالمسيرة للفعل منكر الملكة للغارونية المائمية

بمقتضى المادةِ (١٧٨) من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ . وبناء على ما قوره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/١/٢٤ . نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (۲) لسنة ١٩٦٠

نظام النقل على الطرق

صادر بالاستناد الى المادة ١٧٨ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

المادة ١ سـ يسمى هذا النظام (نظام النقل على الطرق لسنة ١٩٩٠ز) ويعمل به من تاريخ ٢/٦/١٩٦٠ .

المادة ٢ ــ تعدل الرسوم الواردة في الجدول رقم (١) الملحق بقــــانون النقل على الطرق رقم ٩} لسنة ١٩٥٨				
	بالصورة التالية :			
فلس دينار	١ ــ رسم التسجيل			

			بالصورة التالية :
	دينار	فلس	١ ــ رسم التسجيل
			أ ــ اية سيارة تسير على البنزين عموميــة او خصوصية
	٥٠		معدة لنقل الركاب او الشَّحن .
			ب ـ اية سيارة تسير علىغير البنزين عمومية او خصوصية
	١		ممدة لنقل الركاب او الشحن .
	٥		ج ــ اية دراجة نارية مفردة او مزدوجة .
			٢ ــ رخص اقتناء السيـــارات الخصوصية المعدة لنقل الركاب
			والتي تسير على البنزين .
عن سنة	٩		أ _ السيارات التي يكون سمة محركها لترا او اقل .
			ب ـ السيارات التي يزيد سعة محركها علىلتر ولا يتجاوز
عن سنة	١٢		اللترين .
			ج ــ السياراتالتي يزيد سعة محركهاعلى لترين ولايتجاوز
عن سنة	١٨		الثلاثة لترات .
عن سنة	۲٤		د ــ السيارات التي يزيد سعة محركها على ثلاثة لترات .
			(في حالة السيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
			ذوات الشوطين يضاف الى سعة محركاتها ٥٠٪)
			٣ ــ رخص اقتناء السيــــارات العمومية المعدة لنقل الركاب
			والتي تسير على البنزين .
.			أ ــ التي لا تستوعب اكثر من خمسة اشخاص بمــا فيهم
عن سنة	٣		السائق .
عن سنة	0		 ب - التي تستوعب من ٢ - ٧ أشخاص بما فيهم السائق .
عن سنة	٦	•••	ج ۔ التي تستوعب (۸) رکاب بما فيهم السائق .
عن سنة	10	•••	د – التي تستوعب من ۹ ــ ۲۵ راكباً بما فيهم السائق .
•			 م - عن كل راكب اضافي يزيد على الخسســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
عن سنة	••	۳	راكبا بما فيهم السائق .
!			 ٤ – رخص اقتناء السيارات العمومية والخصوصية المعدة الشعر الترقيم ما المعروبية
•.			للشحن والتي تسير على البنزين . أ " الت لا تبدير و الترابيا
عن س نة	٦	•••	أ ــــ التي لا تزيد حمولتها على طن واحد .
عن سنة	4	• • •	ب – التي تزيد حمولتها علىطن واحد ولا تتجاوز y طن . حجم التر تزيد حمالة المراد المال المستحمل المستحم
: عن سنة			ج – التي تزيد حمولتها على (٢]) طن ولا تشجــــاوز ثلاثة اطنان .
عن	۱۲	•••	 عن كل طن اضافي من الحولة بعد الثلاثة اطناب
عن سنة			الاولى .
0	1	0 • •	

	دينار	فلس	
عن سنة	۱۲	•••	 م ـ رخص اقتناء السيـــارات القاطرة (غير مجهزة الشحن بذاتها) التي تسير على البنزين .
			 ٦ رخص اقتناء السيارات العمومية والخصوصية المعدة لنقل الركاب والشحن والسيارات القاطرة التي تسير على غير
			البنزين .
			تستوفى عن هذه السيارات نفس رسوم الاقتناء التي تستوفى على اصناف السيارات التي تسير عــــــلى البنزين
			كا وردت في الفقرات ۲ و ۳ و ؛ و ٥ المشار اليهـــا اعلاه
			مضافاً اليها ٢٠٠٪ من تلك الرسوم .
			٧ _ رخص اقتناء التراكتورات والنقالات (تريليرز) .
			أ ــ التراكتورات التي تستعمل لسحب الاثقال لغايات
عن سنة	١٢	• • •	غير زراعية .
1.			ب ــ النقالات (التريليرز) المعدة للشحن على الطرق
عن سنة عنسنة	١	•••	عن كل طن ،
عن سنة	٦	•••	 ج _ النقالات (التريليوز) المعدة لغير الشحن (النوم).
			 ٨ ــ رخص اقتناء الدراجات النارية المفردة والمزدوجة والعادية غير النارية .
عن سنة	1	•••	عير المصارية . أ ــ الدرجات النارية المفردة .
عن سنة	1	•••	ب _ الدراجات النارية المزدوجة .
عن سنة	•	•••	 جـــ الدراجات العادية غير النارية .
			٩ _ رخص اقتناء المركبات غير الميكانيكية .
عن سنة			أ ـــ المركبات غير الميكانيكية العمومية والخصوصية التي
عن سنة عن سنة	1	· · ·	لا تستوعب اكثر من خمسة أشخاص بما فيهم السائق.
J	•	,	ب _ عن كل راكب اضافي .
			 ١٠ رخص اقتناء المركبات غير الميكانيكية العمومية والخصوصية للنقل .
عن سنة	1	•••	ر عسوطيه سمن . أ _ المركبات التي لا تزيد حمولتها على طن واحد .
عن سنة	•	•••	ب ــ عن كل طن اضافي او كسوره . ب ــ عن كل طن اضافي او
			١١٠ ـ رخص اقتناء التراكتورات المجهزة برافعات الاثقال (ونش)
عن سنة			أ ــ التراكتور المجهز برافعات الاثقال لحمولة لا تزيد على
س سب	٣	•••	· خسة اطنان .
عن سنة	٦	•••	ب ــ التراكتور المجهز برافعات الاثقــال لحمولة تزيد على خمسة اطنان .
عن سنة			١٢٣ـ رخص السوق .
س عہ	١.	•••	أ ـــ لاية سيارة او مركبة ميكانيكية عند اصدارها .
	٠	707	ب _ لاية سيارة او مركبة ميكانيكية عند لحديدها .

Charles Constant